S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/22
11 January 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ موجهة
الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان
لدى الأمم المتحدة

بالإشارة الى رسالة الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة (S/1996/10) **المؤرخة ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ ومرفقاتها، إدعاءات الحكومة الإثيوبية ضد بلدي فيما يتعلق بمحاولة الاغتيال التي استهدفت حياة فخامة الرئيس المصري حسني مبارك، وبناء على توجيهات من حكومتي، أتشرف بأن أرفق طي هذا رد حكومة السودان على هذه الإدعاءات.**

وأغدو ممتنا لو تكرمتم بتعميم هذا الرد بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) على محمد عثمان ياسين
الممثل الدائم

120196 120196 96-00543

المرفق

رد حكومة السودان المؤرخ ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ على الادعاءات الإثيوبية المعروضة أمام مجلس الأمن بشأن محاولة اغتيال الرئيس المصري

١ - تم يومي ١٨ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ عقد اجتماع عادي في أديس أبابا على المستوى الوزاري للجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وتسويتها. وقد تم انشاء ذلك الجهاز، كما تعلمون جيدا بدوافع من بينها الحاجة الى معالجة المشاكل الافريقية في سياق افريقي كما هو منصوص عليه في إعلان القاهرة الخاص بإنشاء الجهاز المذكور. وتناول الاجتماع المذكور آنفا للجهاز المركزي حالات منازعات عديدة في أفريقيا كما بحث البند ٦ من جدول أعماله المتعلق بمحاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك. وقد أكدت نتائج المداولات بشأن ذلك البند ضرورة معالجة تلك القضية بالذات في سياق أفريقي من خلال الجهاز المركزي، وحثت السودان على مواصلة جهوده من أجل "البحث عن المشتبه بهم الثلاثة وتحديد أماكن تواجدهم وتسليمهم"، مؤكدة أيضا على ضرورة تعاون الجميع، وهو عنصر أساسي في تقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية المقدم الى ذلك الاجتماع. وبعد يومين من اختتام اجتماع الجهاز المركزي، عمدت اثيوبيا، التي هي أيضا الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية، الى تجاهل نص وروح نتائج آلية منظمة الوحدة الافريقية فيما يتعلق بالمسألة عن طريق لجوئها من طرف واحد الى هذه الهيئة الموقرة. إن هذا التحرك الاثيوبي، الذي لم يكن مفاجئا لنا، يبين الدوافع الكامنة وراء الأمر ككل. إذ أن هذا التحرك الإثيوبي يعكس جوهر الحملة الحالية المعادية للسودان بهدف تشويه وتلويث صورته، لخدمة الأغراض الدعائية لبعض الدوائر التي تزعم بأن السودان يرعى الإرهاب، وفي نهاية المطاف زعزعة الاستقرار في البلد ككل عن طريق مخطط منسق. وفي الواقع أن محاولات استخدام مجلس الأمن لتحقيق بعض الأهداف السياسية أو شغله بقضايا تقوم بالفعل بمعالجتها منتديات إقليمية أخرى، أمور تؤدي لا إلى تقليل مصداقية المجلس أو بعث مؤشرات سلبية فحسب، بل أيضا وبالتأكيد الى زيادة تعقيد حالة معقدة بالفعل من حالات المنازعات، مما يؤدي بالتالي الى تفاقم التوتر وتهديد السلام والأمن في العالم بأسره.

٢ - وقد خاطب وزير خارجية السودان بإسهاب اجتماع الجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الافريقية بأديس أبابا بشأن تلك المسألة، واعترف الجهاز المركزي بشكل واضح بهذا الإسهام من جانب السودان، وأشار إليه في ديباجة بلاغه بوصفه معلومات إضافية. ورغم أن السودان أصيب بخيبة أمل من جراء النتائج التي توصلت إليها اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية، فقد قبل الحكم عن طيب خاطر كما درج على ذلك دائما.

٣ - وقد أصيب السودان بخيبة الأمل بوجه خاص لأن أول إجراء تتخذه إثيوبيا هو السعي الى إدانة الجهود السودانية. فالسودان لم يقم فقط باتخاذ الإجراءات التي تستوفى الطلبات الإثيوبية، ولكنه ذهب أبعد من ذلك بأن أصدر ونفذ تشريعات جديدة كان لها أثر سلبي على علاقات السودان بدول أخرى.

٤ - إن البيان الذي أدلى به نائب وزير خارجية إثيوبيا في الجلسة غير الرسمية للمجلس في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ صورة طبق الأصل من بيان وزير خارجيته في اجتماع أديس أبابا، فالبيان الإثيوبي مبني كليا على ما تدعي إثيوبيا أنه دليل مأخوذ من المشتبه بهم المحتجزين، ومما لا شك فيه أن هذا النهج تكتنفه مشاكل خطيرة تجعل ذلك البيان غير مقنع بأكمله وغير سليم من الناحية القانونية. كما أن البيان الإثيوبي لا يمكن أن يعامل على أنه سند قانوني موثوق قبل التحقق منه من قبل هيئة قضائية مختصة كما تقتضي المعايير والقواعد، علما بأن هذا المنتدى ليس محكمة.

٥ - ومن ذلك المنطلق فإن الإدعاءات الإثيوبية لا يمكن أن تصمد أمام اختبار الموثوقية والمقبولية، فما هو الدليل على أن الأقوال المنسوبة الى المشتبه بهم صحيحة؟ وهل جاء ما يسمى بالدليل طوعا أم نتيجة لضغوط تعرض لها المشتبه بهم؟ وهل أعطى المشتبه بهم الحق في مقابلة محاميهم؟

٦ - لقد أصيبت الحكومة السودانية والشعب السوداني بصدمة عنيفة وحزن عميق إزاء بيان الحكومة الإثيوبية الصادر في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ والذي بدأ الحملة المعادية الحالية بالربط المزعوم للسودان بمحاولة الاغتيال التي استهدفت حياة الرئيس المصري حسني مبارك في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥. إن موقفنا من هذه الإدعاءات الجائرة وغير المثبتة قد بين بوضوح في البيانات المختلفة التي صدرت عن حكومة السودان، بما في ذلك ردنا على اجتماع ١١ أيلول/سبتمبر والبيان الصادر عن الجهاز المركزي (انظر S/1996/10، المرفق) وبياناتنا في الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخمسين.

٧ - لقد أدان السودان محاولة الاغتيال التي تعرض لها الرئيس مبارك في نفس اليوم الذي وقعت فيه. وكرر رئيس جمهورية السودان إدانتنا الشديدة للمحاولة خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده في أثناء مؤتمر القمة. واجتمع وزير الخارجية السوداني مع نظيره المصري خلال مؤتمر القمة ونقل إليه مشاعرنا الصادقة. وتابع السودان منذئذ، كما فعلتم، الاتهامات المتبادلة بين إثيوبيا ومصر حيال هذه القضية. والحقيقة أن بعض المسؤولين المصريين والصحف المصرية أثارت شكوكا معينة عن احتمال تواطؤ قوات الأمن الإثيوبية في المحاولة باعتبار أن السلطات الإثيوبية كانت هي الجهة الوحيدة التي تعرف الموعد المضبوط لوصول الرئيس مبارك. أضف الى ذلك، أن بعض الدوائر المصرية الرسمية وغير الرسمية شككت في قدرات السلطات الإثيوبية على توفير تدابير الأمن الضرورية لسلامة المقر الرئيسي لمنظمة الوحدة الافريقية والمسؤولين والمندوبين. وطرح آخرون بعض التساؤلات حول الثغرات التي لوحظ وجودها في البيانات الإثيوبية اللاحقة. وتابعنا كذلك البيان الصحفي الذي أصدرته وزارة الداخلية الإثيوبية في ٤ تموز/يوليه ١٩٩٥ والذي طلب فيه الى مصر، وفقا لما جاء في البيان، أن توقف ما أشير إليه بحملة الأكاذيب.

٨ - وفي ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٥ استقبل السودان مبعوثا إثيوبيا، هو السيد هاغوس جبر - وحيد من وزارة الخارجية وقد حمل الى الرئيس البشير رسالة خطية من رئيس الحكومة الانتقالية لإثيوبيا آنذاك، سعادة ميليس زيناوي. وتناولت تلك الرسالة التي جاءت بعد ٣٢ يوما من محاولة الإغتيال ثلاثة متهمين زُعم بأنهم ملتجئون في السودان وطلبت تسليمهم عملا بمعاهدة عام ١٩٦٤ المعقودة بين البلدين. ورغم

دهشتنا بما بدا أنه سلوك إثيوبي جديد جاء بعد ٣٢ يوما من المحاولة، عالجت السودان الطلب بكل جدية. ومن المهم الإشارة في هذا الصدد الى أن وزير الخارجية الإثيوبي أبلغ الجهاز المركزي أن لديهم جميع المعلومات المتعلقة بمشاركة السودان في الأيام الثلاثة أو الأربعة الأولى التي تلت الحادثة، يتحدث الآن عن حوالي أسبوعين. ورحبت الحكومة بالتعاون مع إثيوبيا وأكدت التزامها بموجب معاهدة التسليم، كما فعلت في قضية سابقة تتعلق بمختطفي طائرة إثيوبية، وأعربت عن استعدادها الكامل لتسليم المشتبه بهم إذا وجدوا داخل الأراضي السودانية. وجرى ذلك بالرغم من المعلومات الضحلة السطحية الضئيلة القليلة الخاطئة المضللة المرفقة بالطلب. وأن نظرة سريعة على الضمائم تظهر، على سبيل المثال، أن اسما معينا هو "ياسيم" قد سُمّي به أحد المتهمين الثلاثة، في حين أنه في اللغة العربية لا وجود لهذا الاسم على الإطلاق. ومن العبث أن تتحدث إثيوبيا الآن عن خطأ مطبعي في وثيقة رسمية وهامة من هذا النوع صادرة عن رئيس دولة ويطلب فيها تسليم أشخاص محددين بالاسم. وهناك أيضا وصف لمكان إقامة وهمي قالت الرسالة إنه يوجد في مدينة أركويت الواقعة خلف السوق العربي. ويعرف كل من زار السودان، بما في ذلك وفد منظمة الوحدة الافريقية الذي أحطناه علما بهذه الزلات أن هذا الوصف ليس إلا أضحوكة لأنه لا يوجد قرب مطلقا بين المنطقتين بل هما بعيدتان عن بعضهما تماما. ومن الأوصاف الأخرى المذكورة أن الرجل لا يضع نظارات. وهناك وصف آخر يقول إنه يضع في معصم يده اليسرى ساعة رقمية من نوع (كاسيو). ومن المدهش حقا ما طلبته الرسالة منا أن نتصل بالمتهم الأول لإعطائه معلومات عن المتهم الثاني. وهذا يعني أن المرجع ينتقل من غامض الى آخر ومن مبهم الى مبهم. وفيما يخص مصطفى حمزه، يمكنكم الرجوع الى صحيفة الجمهورية، وهي صحيفة يومية رسمية تنشر في القاهرة، في عددها الصادر في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ للتثبت من تلك الدعاية المبكرة.

٩ - ويتضح مما سبق أن التفاصيل المذكورة في الرسالة الإثيوبية هي مجرد صدى لما كان يصدر في وسائط الإعلام المصرية من وقت الى آخر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن وفد تحقيق مصري كان قد أرسل الى أديس أبابا في اليوم التالي للحادثة. وقد شكلت الحكومة لجنة رفيعة المستوى من جميع السلطات المختصة وقامت بدراسة الرسالة الإثيوبية وعممت التفاصيل على جميع مخافر الشرطة في البلد ووزعتها كذلك على المطارات والموانئ ومراكز الحدود في السودان. واستعرضت اللجنة بإمعان قوائم وصول المسافرين ومغادرتهم في جميع المطارات والموانئ ودققت سجلات جواز السفر والهجرة. وفحصت قوائم سيارات الأجرة (التاكسيات) ونزلاء الفنادق في مختلف أنحاء العاصمة واستجوبت بالإضافة الى إصدار أذونات لتفتيش عدد من المنازل في مختلف أنحاء العاصمة واستجواب السكان وأصحاب المنازل. وأوصت لجنة التحقيق بإعادة العمل بشروط الحصول على تأشيرات التي كانت قد ألغيت في الماضي بالنسبة لبعض الجنسيات بمن فيهم الإثيوبيون، وذلك من أجل مراقبة حركة الأجانب ووصولهم ومغادرتهم، ووضعت تلك التوصية موضع التنفيذ منذئذ.

١٠ - أما بالنسبة للنتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق، فقد لاحظت اللجنة أن الرسالة الإثيوبية لم توفر أي معلومات أو أدلة تتعلق بتاريخ أو واسطة دخول المتهمين الأول والثاني المزعوم الى السودان. ولم يثبت التحقيق المستفيض الذي أجرته اللجنة دخول المتهمين المذكورين الى السودان في أي وقت سواء قبل الحادثة أو بعدها. وفيما يخص المتهم الثالث، أشار التحقيق الى دخول شخص يحمل أحد الأسماء الثلاثة

المنسوبة إليه، الى السودان على متن رحلة نظامية للخطوط الجوية السودانية القادمة من أديس أبابا. وخلافا لما زعمته إثيوبيا من أن الرحلة الجوية السودانية تأخرت من أجل أخذه على متنها، لدينا وثيقة تثبت أن التأخير حدث نتيجة لتعليمات من السلطات الإثيوبية ذاتها بسبب تنقلات الشخصيات الهامة في المطار، كما توضح الوثيقة. وعلاوة على ذلك، فإن الرجل المقصود، باعتراف الحكومة الإثيوبية نفسها، هو مواطن إثيوبي مولود في ديرداوه ويحمل جواز سفر برقم (E 411054) ومتزوج من إثيوبية ومقيم عادة في إثيوبيا ويعمل في مهنة السمسرة العقارية. ونحن على قناعة بأن الشخص المذكور كان قد هـُرِّب من السودان بنفس الطريقة التي هـُرِّب فيها إليه من قبل لتوريط السودان.

١١ - وتجدر الإشارة الى أن هذا الشخص هو ذات الشخص الذي أعلن الرئيس المصري عن أسمه بعد بضع ساعات من الحادث عقب وصوله الى القاهرة مباشرة. فهل كان ذلك مجرد صدفة؟

١٢ - وفي ٧ آب/أغسطس ١٩٩٥ (بعد ١٠ أيام فقط من استلام الطلب الإثيوبي) أوفدت الحكومة السودانية وفدا رفيع المستوى الى الحكومة الإثيوبية حمل معه نتائج التحقيقات التي أجريت وفيها كذلك شرح للصعوبات التي ووجهت نتيجة لضحالة المعلومات المقدمة وعدم كفايتها. ورجا الوفد الحكومة الإثيوبية موافاته بأي معلومات إضافية وطلب إليها أيضا إيفاد وفد تحقيق إثيوبي الى السودان. وقدم السودان أيضا من خلال مبعوثه الخاص الى الرئيس زيناوي بطاقة ترجـُّل المتهم المزعوم. وعوضا عن ذلك، أصدرت الحكومة الإثيوبية في الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بيانا يتضمن تدابير لم يـُقـْدِم حتى "نظام الدرغ" على محاولتها، وبضمنها إقفال مدرسة أطفال والقضاء على أي وجود سوداني في إثيوبيا. وفي قمة تلك الأحداث الجريمة النكراء والجبانة المتمثلة بإغتيال مواطنين سودانيين يعملان في وكالة إغاثة دولية غير سودانية. وقد طلب السودان من منظمة الوحدة الافريقية التدخل في هذه القضية مع السلطات الاثيوبية من أجل كشف النقاب عن هوية قتلة المواطنين السودانيين اللذين كان قد طلب إليهما مغادرة إثيوبيا وكانا يستعدان لمغادرة البلد مع أسرتيهما.

١٣ - وعودة مرة أخرى الى بيان اثيوبيا المعروض على هذا المجلس الموقر والذي يتضمن التسلسل الزمني التالي والتعاقب التالي للأحداث:

١ - تم إيقاف الأشخاص المحتجزين بعد يومين من حدوث المحاولة.

٢ - قتل الثلاثة المتبقون الذين استطاعوا الإفلات من الإيقاف بعد خمسة أيام من المحاولة الفاشلة.

٣ - قامت السلطات الاثيوبية المعنية، في غضون ثلاثة أو أربعة أيام من العمل الإرهابي بجمع معظم المعلومات والوقائع اللازمة فيما يتعلق بالمؤامرة وبالأشخاص المتورطين بصورة مباشرة وغير مباشرة في الجريمة.

١٤ - ويود السودان هنا أن يوجه النظر الى أن هذه المعلومات عن المؤامرة ومدبريها، أو بعبارة أخرى "الأكوام من الأدلة" الموجودة في سجلاتها لم تجمع إلا في يوم واحد، أو في يومين على أقصى تقدير، بالاستناد الى التسلسل الزمني الذي قدمه وزير خارجية اثيوبيا ونائبه.

١٥ - وقد أثار السودان بالفعل تساؤلا حول إخطارها بعد ٣٢ يوما في حين كانت المسألة واضحة، حسب نائب الوزير المحترم في غضون ثلاثة أو أربعة أيام. إلا أن تساؤلنا المشروع الثاني يتعلق بالسبب الذي جعل قوات الأمن الاثيوبية تصر على التخلص من الثلاثة الذين تمكنوا من الاختباء في وقت كانت توجد فيه امكانيات لاستسلامهم أو لإلقاء القبض عليهم. لماذا تخلصت السلطات الاثيوبية من بعض المتهمين وأبقت على آخرين؟

١٦ - وتود السودان أيضا أن تلاحظ أنه في حين تركز اثيوبيا تركيزا كاملا على ثلاثة متهمين يدعى أن لهم صلة بالسودان، قررت التزام الصمت فيما يتعلق بالثمانية المتبقين: كيف جاءوا الى اثيوبيا؟ ما هي نقاط العبور التي استخدموها؟ ما هي جوازات السفر التي في حوزتهم؟ ما هي البلدان التي كانوا يقيمون فيها؟

١٧ - وهناك نقطة هامة أخرى تتصل بالموقف الاثيوبي من منظمة الوحدة الافريقية. إذ يتضمن البيان الاثيوبي إشارات كثيرة الى المحاولة على أنها تستهدف منظمة الوحدة الافريقية. بيد أن اثيوبيا تجاهلت تماما هذه المنظمة في هذه العملية ولم تسع إلى إشراك المنظمة طيلة المدة التي استغرقتها تحقيقاتها. وهي لم تلجأ الى الجهاز المركزي إلا عندما احتاجت الى أن تستخدم، بدون نجاح، غطاء منظمة الوحدة الافريقية ضد السودان لخدمة أهدافها ومصالحها الذاتية. وكان من الممكن إظهار هذا الاهتمام بافريقيا وبمنظمة الوحدة الافريقية ودعمه على نحو أفضل بإشراك المنظمة. ولم يحدث ذلك عندما جاءت بعض أفرقة التحقيق الأجنبية الى أديس أبابا.

١٨ - وقد أدلى نائب وزير خارجية اثيوبيا، في بيانه أمام جلسة مجلس الأمن غير الرسمية المعقودة بمقر الأمم المتحدة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بادعاءات خطيرة وغير مقبولة. حيث قال:

"لقد كانت مؤامرة محبوكة جدا كشفت التحقيقات التي جرت فيما بعد أن أجهزة الأمن السودانية شاركت فيها".

١٩ - وفي وقت لاحق قال في بيانه:

"... كشف تحقيقنا في هذه الجريمة الإرهابية بشكل لا لبس فيه اشتراك الأجهزة الأمنية السودانية وقيادة السودان في مساعدة وتسهيل ودعم محاولة اغتيال الرئيس المصري".

٢٠ - ونائب وزير الخارجية مخطئ تماما وربما يكون سيء القصد. فالمعلومات غير المتماسكة والملفقة بشكل لا يقوم على أساس متين، والتي وصفها بأنها أدلة، لا يمكن أن تبرر بأية حال من الأحوال الإدعاء الخطير الذي وجهه دون خجل الى قيادة وأجهزة أمن دولة مجاورة. وذلك فإن من واجبنا أن نكشف عن الطابع الخبيث لهذه العملية، وإن من واجبكم بوصفكم عضوا في هذه الهيئة الموقرة أن تقيموا بنزاهة وحياد وجهتي النظر كلتيهما وعدم جر هذه الهيئة الى معضلة المسائل المستخدمة خطأ كموضوع يندرج ضمن ولاية مجلس الأمن وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

٢١ - وتود حكومة السودان أن تسجل رسميا أنه لم تشارك في محاولة الاغتيال المطروحة لا قيادة السودان ولا أجهزة الأمن السودانية ولا أي فرد سوداني. ولذلك من المناسب التشكيك أيضا في دافع اثيوبيا السياسي في ترأس هذه الحملة الشريرة ضد السودان، في غياب دعوى ظاهرة الوجاهة ومثبتة تبرر توجيه الادعاءات الخطيرة السابقة الذكر. ومن الواضح والجلي أن العرض الاثيوبي لا يقوم على أسس صحيحة لأنه:

(أ) بالاستناد الى العرض الاثيوبي فقد أكد تحقيقهم أن الارهابيين الذين نظموا محاولة اغتيال الرئيس المصري كانوا ١١ مصريا، من أعضاء الجماعة الاسلامية وهي مجموعة مصرية معروفة لا صلة لها بتاتا بالحكومة السودانية؛

(ب) يبين ما تكشف من الأحداث بلا لبس أن خمسة من الجوازات التي وجدت مع المشبوه فيهم كانت وثائق مزورة. وبينت التحقيقات المكثفة التي أجرتها الحكومة بوضوح أن أرقام هذه الوثائق لا تتفق والرقم التسلسلي الرسمي لجوازات السفر التي أصدرتها السلطات السودانية المعنية بجوازات السفر والهجرة. ولا يمكن اعتبار جواز السفر السوداني المزيف، دليلا على اشتراك القيادة السودانية أو أجهزتها الأمنية مثلما ادعي ذلك. أنه يمكن، أيضا قياسا على ذلك، اعتبار الجوازات الاثيوبية التي كان يحملها الارهابيون دليلا على اشتراك القيادة الاثيوبية وأجهزتها الأمنية، أو أية سلطة إصدار أخرى في المؤامرة؛

(ج) ويؤكد الإدعاء الاثيوبي أيضا أن الارهابيين الذين ألقت الحكومة الاثيوبية القبض عليهم اعترفوا بالعمل بمزرعة تديرها منظمتهم في ضاحية الخرطوم سوبا. وتود الحكومة السودانية التشديد هنا على أنه وفقا لقانون الاستثمار السوداني، يحق للأجانب، سواء كانوا أفرادا أو شركات، الاضطلاع بأعمال تجارية في أي جزء من البلد بما في ذلك سوبا الواقعة بمنطقة الخرطوم. وليس للحكومة السودانية على الإطلاق أي سبب يدفعها الى الاعتقاد بأن هذه الأراضي تستخدم أو يعتزم استخدامها لأية أنشطة ارهابية أو أنشطة غير قانونية أخرى؛

(د) لقد كان من المفاجئ أن تدعي الحكومة الاثيوبية أن الحكومة السودانية أرادت من اثيوبيا أن تشترك معها في عملية تستر على الجريمة. فمن العبث قانونيا ومن المتعذر الدفاع عنه وقائعيا عرض الأمر بطريقة جعلت التعاون المطلوب من الاثيوبيين في اطار الحادثة يبدو عملية تستر مزعومة؛

(هـ) من السذاجة افتراض أن الأسلحة والمتفجرات المستخدمة في محاولة الاغتيال أرسلت من الخرطوم في صندوق ألصقت به رقعة تبين أن المرسل اليه هو مكتب الامن العام للسودان. فالمؤامرة كما وصفها الاثيوبيون كانت محبوكة جدا. لذلك لا يمكن الاضطلاع بالتخطيط لها بمثل تلك الأساليب البسيطة للغاية؛

(و) لقد افترضت اثيوبيا أن الارهابيين الثلاثة "لجأوا" إلى السودان (قارن كلمة لجأوا الواردة في بيان نائب وزير خارجية اثيوبيا بكلمة "الموجودين" المستخدمة في قرار الجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الافريقية). ولم تبين اثيوبيا، مثلما سبق توضيح ذلك، متى وكيف وأين لجأ هؤلاء الإرهابيون أو يوجدون في السودان. ولم تتعاون اثيوبيا مع السودان في توفير المعلومات التي تدعي أنها في حوزتها عن الهاربين. ولم تستجب لطلبات السودان المتعلقة بتجميع المعلومات. وقد اتسم موقف اثيوبيا أثناء تحقيقاتها بالسرية والارتياب. وكانت أول المعلومات التي قدمتها اثيوبيا غير دقيقة، وخاطئة وغير كافية. وقد فوجئ وفد السودان، أثناء الاجتماع الثاني للجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الافريقية، بمعرفة أن الوفد الاثيوبي يبني حججه على أساس مجموعة جديدة من المعلومات لا تنسجم مع المعلومات المقدمة في وقت سابق للسودان. والسرد الاثيوبي، الذي يدعى أنه صحيح تماما، لا يشير أبدا الى أي اشتراك سواء من قبل الأجهزة الأمنية أو من قبل قيادة البلد.

٢٢ - ويود السودان أن يوجه انتباهكم إلى صلب المسألة التي يعزى إليها كل هذا. إنه تخطيط معلن من قـــوة عالميـــة معينة لزعزعة استقرار بلدي باستخدام بعض الجيران في إطار ما اصطلح على تسميته بسياسة "الاحتواء المزدوج" المتبعة ضد "أحد الخارجين على النظام الدولي الجديد".

٢٣ - وكان يحدو السودان الأمل المخلص في أن يتمكن أشقاؤنا في اثيوبيا من تفهم دروس التاريخ بشأن ضرورة تحسين العلاقات ومخاطر تقويضها في المنطقة. وفي الواقع، فإن الدلائل "والإنذار الواضح بخطر وشيك" التي دأبنا على ملاحظتها كانت تكشف عن الكثير من الأسرار. وقد حدث هذا نظرا لأن اثيوبيا علقت من جانب واحد اللجنة الدائمة لقرن الصومال التي كانت عبارة عن جهد إقليمي جماعي وعندما اختارت مؤخرا أن تؤجل عقد اللجنة الوزارية المشتركة مع السودان طوال عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، بالإضافة إلى كثير من السياسات والممارسات العدائية الأخرى. ومما يدعو إلى الأسف أن تحاول اثيوبيا في البيان الصادر عن نائب وزير خارجيتها أن تعطي الانطباع بأنها شرعت في رفع اشتراط حصول رعايا البلدين على تأشيرات. وهذه كذبة كبرى. فقد كانت هذه العملية مشروعا جرى الاشتراك في التوقيع عليه وقررت اثيوبيا من جانب واحد أن تلغيه في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. والواقع أن السودان ما زال يستضيف عددا كبيرا من الاثيوبيين اللاجئين وغيرهم. وتعرف اثيوبيا جيدا التضحيات التي تحملها السودان لمساعدتها في الخروج من عزلتها في افريقيا بعد دخول الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية لاثيوبيا إلى أديس أبابا، وحتى عهد قريب عندما كان يساور كثير من البلدان الافريقية الشك بشأن التهديدات التي تشكلها الديمقراطية العرقية التي تأخذ بها اثيوبيا. وقد دأبنا على أن نطلب من أشقائنا الاثيوبيين الامتناع عن

الحديث عن حكومة الجبهة القومية الاسلامية. ولن يعود الأمر عليهم بفائدة إذا ما أطلقنا عليهم اسم حكومة جبهة التحرير الشعبية التغراوية.

٢٤ - وتجدر ملاحظة أنه بعد ثلاثة أيام من انعقاد الجهاز المركزي في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أبلغ وزير خارجية اثيوبيا الأمين العام للأمم المتحدة، وعن طريقه مجلس الأمن، بنتيجة اجتماع الجهاز المركزي. وقد أصروا أيضا على المجيئ إلى هنا بعد يومين من انعقاد اجتماع منظمة الوحدة الافريقية، مؤكدين بذلك اعتقادنا بأن السيناريو المصطنع كان يجري تنفيذه بمهارة.

٢٥ - وفي الوقت الذي يمكن فيه للسودان أن يدافع عن نفسه ضد خطوات الترويع والاستفزاز المستمر، فإنه يود أن يؤكد لهذه الهيئة الموقرة أنه ملتزم التزاما تاما بإجراء الحوار وإقامة علاقات حسن الجوار وتنمية التعاون المشترك الذي يعود بالفائدة على الجميع. وفيما يتعلق بالادعاءات الموجهة ضد البلد بشأن الحادث الذي وقع في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، نود أن نؤكد مجددا أنه ليس للسودان أي صلة بالمحاولة التي كان يقصد منها تكثيف الحملة العدائية الموجهة ضد السودان. وانطلاقا من ثقة السودان في موقفه وبراءته فإنه على استعداد لأن يتعاون تعاونا تاما مع أي شخص كان ممن يودون أن يساعدوا مساعدة بناءة في إماطة اللثام عن الحقائق المتعلقة بالحادث. وفي هذا الصدد، نؤيد تماما توصية الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية التي دعت إلى إجراء الحوار وتحقيق التعاون بين جميع الأطراف بغية إيجاد تسوية سلمية للمشكلة الحالية.

٢٦ - وفي الختام، يمكن إيجاز المسألة بكاملها على النحو التالي:

أولا: لا جدال في التزامنا بمعاهدة تبادل المجرمين. وفي الحقيقة، فإن حكومة السودان هي التي اتخذت المبادرة بتنبيه نظيرتها الاثيوبية بشأن وجود تلك المعاهدة أثناء حادث الاختطاف الذي أشرت إليه.

ثانيا: لقد بذل السودان قصارى جهده على أساس وفي ضوء المعلومات التي قدمت إليه بشأن الأشخاص المشتبه فيهم المزعومين. وقد اضطلع بعملية تفتيش واتخذ تدابير على نطاق البلد وأعلن نتائجهما على الملأ.

ثالثا: علاوة على ذلك، فإن السودان على استعداد لأن يستجيب لأية معلومات إضافية مفيدة بصورة إيجابية بشأن الأشخاص المشتبه فيهم المزعومين بغية مواصلة عمليات التفتيش. كما أنه على استعداد لأن يتعاون تعاونا تاما مع أي شخص ممن يودون أن يساعدوا في الكشف عن جميع الحقائق المتعلقة بالحادث. ومن الأمور الجوهرية أن يشترك الجميع في إجراء حوار بناء وفي مواصلة ذلك.

٢٧ - ويود السودان أن يبلغ هذا المجلس الموقر أن وزير خارجيته قد وجه فعلا رسالة هامة إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية. وفي تلك الرسالة أكد السودان مجددا لمنظمة الوحدة الافريقية التزامه التام بالتعاون في تلبية الطلب الوارد في القرار الذي اتخذه اجتماع الجهاز المركزي الذي اختتم مؤخرا. وطلب السودان من أمين عام منظمة الوحدة الافريقية القيام بزيارة السودان ومناقشة سبل ووسائل تحقيق تلك الغاية، وطلب إليه أن يكفل تعاون كل من اثيوبيا ومصر بغية تزويد السودان بأي معلومات إضافية يمكن أن تساعد السلطات في البحث عن المشتبه فيهم. وقد طلبنا فعلا من كل من اثيوبيا ومصر أن يرسلا إلى الخرطوم أفرقة تحقيق لذلك الغرض. وعلاوة على ذلك، طلب السودان من منظمة الوحدة الافريقية إرسال بعثة تقصي حقائق للتحقيق في المزاعم المصرية بشأن وجود معسكرات تدريب لعناصر إرهابية من بلدان إفريقية مختلفة. ونعتقد أن هذه هي الطريقة المباشرة والعملية الوحيدة لوضع الأمر في نصابه الصحيح. وقد وزعنا بالفعل عليكم نسخا من تلك الرسالة الموجهة إلى منظمة الوحدة الافريقية.

٢٨ - ويعرب السودان عن أسفه لعرض المسألة على المجلس للنظر فيها. وعرض هذه المسألة في المجلس قد يحد بصورة خطيرة من المبادرة التي تلتمس فيها منظمة الوحدة الافريقية إنهاء هذا النزاع بالوسائل السلمية.

أولا: قد تؤدي التدابير من هذا النوع إلى عكس الأثر المطلوب. وقد يؤدي عرض المسألة على المجلس للنظر فيها إلى الإضرار بصورة خطيرة بسمعة منظمة الوحدة الافريقية ومصداقيتها في ميدان إدارة المنازعات.

ثانيا: إن الخطوة التي اتخذها الاثيوبيون تتسم بالتعصب وعدم التوازن بصورة كبيرة ولا يمكن لعرض المسألة إلا أن يضيف مزيدا من العقبات أمام بدء مفاوضات جادة بين الأطراف المعنية.

٢٩ - والسودان على استعداد للتوصل إلى تفاهم مع أي شخص يلتمس التوصل إلى الحقيقة. وفي الواقع، فقد قدم السودان مقترحات يمكن أن تلبي مقاصد الاثيوبيين، بيد أن تلك المقترحات جرى تجاهلها.

٣٠ - ونرى أنه لم يحدث أي شيء ولا يجري التفكير في القيام بأي شيء يمكن أن يبرر أدنى تبرير تدخل مجلس الأمن في المسألة على أساس أن السلام يتعرض للخطر.

- - - - -